الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية لـدى الأمم المتحدة – نيويورك
PERMANENT MISSION OF THE KINGDOM OF SAUDI ARABIA TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

كلمة

المملكة العربية السعودية

الدورة السادسة والستون
للجمعية العامة للأمم المتحدة

صاحب السمو الملكي
الأمير/ سعود الفيصل
وزير خارجية
المملكة العربية السعودية

٢٦ سبتمبر ٢٠١١م
٢٨ شوال ١٤٣٢ هـ

السيد الرئيس،

يطيب لي أن أتقدم لسعادتكم بخالص التهنئة على إنتخابكم رئيساً لهذه الدورة السادسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وإني على ثقة بأن رئاستكم لهذه الدورة ستسهم بفعالية في تحقيق الأهداف التي يتطلع إليها المجتمع الدولي في الظروف الدولية الراهنة .

وأغتنم هذه الفرصة لتقديم بالغ الشكر والتقدير لسلفكم معالي السيد/ جوزيف دايس رئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين الذي أدار أعمالها بكل حكمة وإقتدار .

كما يسعدني تجديد الإشادة بالجهود الكبيرة التي يبذلها معالي الأمين العام للأمم المتحدة السيد/ بان كي مون في إدارة هذه المنظمة الدولية ونشر رسالتها الهادفة لتحقيق الأمن والسلام الدوليين في عالمنا المعاصر الذي لازال يعاني صنوفاً من الصراعات والتحديات المختلفة؛ ولا يفوتني في هذه الفرصة أن أنقل إلى معاليه تهنئة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي العهد بمناسبة إعادة إنتخاب معاليه أميناً عاماً للأمم المتحدة لفترة ثانية، مما ينم عن الثقة الكبيرة التي حظي بها معاليه من المجتمع الدولي في هذه الحقبة الهامة؛ مع تأكيد حكومة المملكة العربية السعودية على إستمرار دعمه ومساندته في مهامه الجسيمة المرتبطة بتنفيذ أحكام ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتحقيق الأمن والسلام وإحترام أحكام القانون الدولي ونبذ العنف والتطرف في ربوع العالم.

السيد الرئيس،

تُعْتَز المملكة العربية السعودية بأنها كانت من الدول الموقعة على ميثاق سان فرانسسكو الذي أنشئت بموجبه منظمة الأمم المتحدة، وتؤمن بلادي بأهمية الإلتزام الجماعي الكامل بالمبادئ الأساسية للأمم المتحدة والأهداف النبيلة التي من أجلها وضع ميثاقها، والمتمثلة في تنظيم العلاقات الدولية وتحقيق الأمن والسلام في العالم، وإحترام مبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية ، ونبذ العنف والتطرف بجميع أشكالهما وصورهما. وتؤكد بلادي على أن قدرة المنظمة على القيام بمهامها مرتبط بمدى توفر الإرادة السياسية لأعضائها لوضع ميثاقها وما تضمنه من مبادئ موضع التنفيذ العملي.

وتدرك حكومة بلادي أهمية تحديث الأمم المتحدة والأجهزة التابعة لها وتطويرها للقيام بدورها المطلوب وترى أن الإصلاح الحقيقي يتطلب إعطاء الجمعية العامة دوراً أساسياً في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، كما أن بلادي كانت وما تزال تؤمن بأن أي تطوير لهيكلة مجلس الأمن يجب أن تكون غايته تعزيز قدرات المجلس ليقوم بدورة على نحو فعال وفق ما نص عليه الميثاق. ومن هذا المنطلق فأن بلادي ترى بضرورة البعد عن إزدواجية المعايير في سياق السعي لتحقيق أهداف ومقاصد الميثاق، كما تؤكد على أهمية إقتران ذلك بتوافر الجدية والمصداقية عبر إحترام مبادئ الشرعية الدولية وأحكام القانون الدولي ومقتضيات العدالة الدولية. ومن الإصلاحات المهمة في هذه المجال أن يتم تقييد إستعمال حق النقض بحيث تتعهد الدول دائمة العضوية بعدم إستخدامه فيما يتعلق بالإجراءات التي يقصد بها تنفيذ القرارات التي سبق لمجلس الأمن إقراراها. ومن المهم كذلك تعزيز دور المجلس الإقتصادي والإجتماعي، ودعم التنسيق بين صناديق الأمم المتحدة وبرامجها وأنشطتها.

السيد الرئيس،

لا يزال الصراع العربي – الإسرائيلي يهيمن ويطغى على كل قضايا الشرق الأوسط، فلا يوجد صراع إقليمي أكثر تأثيراً منه على السلام العالمي. وقد فاقم المشكلة غياب النوايا الحسنة لدى الحكومة الإسرائيلية التي مازالت مستمرة في الإستحواذ على المزيد من الأراضي الفلسطينية، وفي بناء المستعمرات لخلق حقائق جديدة على الأرض والإستمرار في قتل الفلسطينيين وتشريدهم ومصادرة أراضيهم وممتلكاتهم.

أن المستعمرات الإسرائيلية تقوض احتمالات قيام دولة فلسطينية متصلة وقابلة للحياة، وتجعل من الصعوبة بمكان أن تتمكن أي حكومة فلسطينية من العمل بفعالية أو من إقناع الفلسطينيين بإمكانية تحقيق السلام. أنه من غير الأخلاقي أن تفرض العقوبات ويشدد الحصار على شعب رازح تحت الإحتلال في حين تستمر سلطات الإحتلال في أنشطتها الإستيطانية بمنأى عن أي مساءلة ومحاسبة ضاربة عرض الحائط بإتفاقيات جنيف. أن السلام هو السبيل الوحيد لتحقيق أمن الفلسطينيين والإسرائيليين لكننا نشكك في النوايا الإسرائيلية حين تمتنع إسرائيل عن تقديم أية مبادرات سلمية جادة؛ بل وترفض ما يطرح من مبادرات وتستمر في عرقلة المفاوضات عن طريق إتخاذ الإجراءات أحادية الجانب التي تقوض فرص السلام. لقد آن الأوان لأن تدرك إسرائيل أنها لا يمكن أن تستمر في تجاهل الشرعية الدولية المبنية على القانون الدولي؛ فقد أصدرت الدول مجتمعة في مجلس الأمن بما فيها الدول دائمة العضوية بيانات متكررة ضد إستمرار الأنشطة الإستيطانية الإسرائيلية.

لقد عبرت الدول العربية بجلاء عبر مبادرة السلام العربية التي أطلقتها المملكة العربية السعودية وتبنتها قمة بيروت العربية عام 2004م، عن إلتزامها بتحقيق السلام العادل والشامل الذي يقوم على قواعد القانون الدولي، غير أننا لم نجد إلتزاماً متبادلاً من إسرائيل. إنه أمر بالغ الأهمية أن يَتَّخِذ المجتمع الدولي موقفاً يعكس بوضوح إجماعه على إتخاذ إجراءات صارمة تفضي إلى إحياء العملية السلمية مع حث إسرائيل بحزم على التعامل مع الأمر بصدق وجدية فيما يتعلق بالتوقف الفوري عن بناء المستوطنات والبدء في تفكيكها بدلاً من التوسع فيها والإعتراف بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من يونيو 1967م وعاصمتها القدس؛ والتوصل إلى حل عادل لقضية اللاجئين وفقاً لقرارات الشرعية الدولية .

ونتيجة لإستمرار التعنت الإسرائيلي وتعطيل عملية السلام، فان المملكة العربية السعودية تدعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الإعتراف بدولة فلسطين على حدود الرابع من يونيو 1967م وعاصمتها القدس الشرقية، ومنحها العضوية الكاملة في الأمم المتحدة .

السيد الرئيس،

يشكل الوضع القائم في قطاع غزة المحاصر عاملاً آخر يزيد من تفاقم المشكلة حيث أصبحت غزة سجناً كبيراً بسبب الحصار الجائر الذي تفرضه إسرائيل وما ينجم عنه من عواقب إنسانية وخيمة؛ كما تواصل قوات الإحتلال الإسرائيلي الإعتداءات العسكرية الوحشية ضد الشعب الفلسطيني، وتبرهن إسرائيل من خلال إعتداءاتها وتجاوزاتها المتكررة أنها دولة فوق القانون، لا تعير أهمية لقرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي وإتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين مستعينة في ذلك بصمت المجتمع الدولي وتقاعسه إزاء ما تقترفه من جرائم حرب. وفي هذا الإطار نطالب الأمم المتحدة ، وخاصة مجلس الأمن واللجنة الرباعية، تحمل مسؤولياتها لوقف العدوان الإسرائيلي المستمر والعمل على توفير حماية دولية للشعب الفلسطيني الأعزل في قطاع غزة وإنهاء الحصار الإسرائيلي عليه وفتح المعابر من قطاع غزة وإليه.

أن السلام الذي نسعى إلى تحقيقه هو السلام العادل والشامل، ولن يتحقق ذلك دون إنسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة بما في ذلك الجولان والأراضي اللبنانية المحتلة.

وبناءاً عليه فإن المملكة العربية السعودية تدعو مجلس الأمن العمل بدون إبطاء على تحقيق السلام العادل والشامل في الشرق الأوسط وفقاً لما ينص عليه قرارا مجلس الأمن 242 و338، وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومقررات مؤتمر مدريد خاصة مبدأ الأرض مقابل السلام، وكذلك مبادرة السلام العربية.

السيد الرئيس،

إن الإحداث والتغييرات التي تشهدها المنطقة العربية تتطلب موقفاً مسئولاً يهدف إلى الحفاظ على استقرار دول المنطقة ووحدة أراضيها وسلامتها الإقليمية والسلم المدني في إطار المطالب المشروعة لشعوب المنطقة ، وفي الوقت الذي تحرص فيه المملكة العربية السعودية علي عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول إلا أن قيادة المملكة تشعر بالأسى والحزن العميقين لسقوط العديد من الضحايا المدنيين بما في ذلك الأطفال والنساء والشيوخ جراء الأزمات والتحولات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط ، وقد دعت المملكة إلى تغليب صوت العقل والحكمة في معالجة هذه الأزمات وتجنب العنف وإراقة المزيد من الدماء واللجوء إلى الإصلاحات الجادة التي تكفل حقوق وكرامة الإنسان العربي ، مع ضرورة الحرص على الأمن والاستقرار في ربوع الوطن العربي والحفاظ على وحدة أوطانه واستقلالها . وفي هذا الإطار نجدد الإدانة للعمليات العسكرية الموجهة ضد الشعب الأعزل في سوريا الشقيقة ، وندعو للوقف الفوري لها وفقاً لقرار مجلس جامعة الدول العربية الأخير ، وتنفيذ إصلاحات شاملة تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري دون تلكؤ أو إبطاء . كما ندعو كافة الأطراف في اليمن الشقيق للإعلان بوضوح عن التزامهم الكامل بالانتقال السلمي للسلطة وتنفيذ متطلبات ذلك الواردة في المبادرة الخليجية بشكل عاجل ينهي الأزمة الخطيرة التي تشهدها اليمن .

السيد الرئيس،

إن حكومة المملكة العربية السعودية تولي إهتماماً كبيراً بالجهود الرامية إلى تحقيق أهداف الألفية الإنمائية وتركز على الحد من الفقر ومكافحة الأمراض المعدية التي تفتك بالبشرية دون هوادة. وفي هذا السياق تناشد المملكة الدول القادرة على الإلتزام بما تعهدت به والمساهمة بالحصة التي قررتها الأمم المتحدة. وقد ساهمت المملكة في الحد من آثار الكوارث الطبيعية وفي مكافحة الفقر والأمراض من خلال تبرعها لصندوق الغذاء العالمي، بالإضافة إلى الدور الذي قام به الصندوق السعودي للتنمية وتقديمه مساعدات خلال العقود الثلاثة الماضية نحو (100) مليار دولار إستفاد منها أكثر من (90) دولة نامية. وفي مجال الإعفاء من الديون، تنازلت المملكة عن ما يقارب (6) مليار دولار أمريكي من ديونها المستحقة على الدول الأقل نمواً؛ كما ساهمت بكامل حصتها في صندوق مبادرة تخفيف الديون لدى صندوق النقد الدولي. وتدعو المملكة مجدداً الدول الصناعية المتقدمة للوفاء بما هو مطلوب منها سواء في مجال نسب المساعدات المباشرة أو في مجال الإعفاء من الديون المترتبة على الدول الأكثر إحتياجاً أو في مجال فتح أسواقها أمام صادرات الدول النامية دون قيود غير مبررة.

السيد الرئيس،

إن تغير المناخ جزء لا يتجزأ من موضوع التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة: التنمية الإقتصادية، والتنمية الإجتماعية، وحماية البيئة؛ وينبغي التصدي لها بالمعالجة بشكل متكامل. وفي هذا الإطار، فإن مسالة تغير المناخ وقضايا التنمية المستدامة بشكل عام هي من الأمور التي تختص بها الجمعية العامة والمجلس الإقتصادي والإجتماعي وهيئاتها الفرعية ذات الصلة بما فيها لجنة التنمية المستدامة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وأن أي تدخل لمجلس الأمن في هذا الموضوع سوف يؤدي إلى تداخل لا مبرر له في الإختصاصات مما قد يؤثر على فرص النجاح في التوصل إلى إتفاق دولي في هذا المجال، وأنه من الضروري لجميع الدول الأعضاء أن تعزز التنمية المستدامة من خلال التقيد بمبادئ ريو، ولا سيما مبدأ المسؤولية المشتركة والمتفاوتة، والتنفيذ الكامل لجدول أعمال القرن الحادي والعشرين والإلتزامات الأخرى المتعلقة بتوفير الموارد المالية، ونقل التكنولوجيا، وبناء قدرات البلدان النامية التي تم التعهد بها في ريو وجوهانسبيرغ، وغير ذلك من المؤتمرات ذات الصلة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الإقتصادي والإجتماعي.

وتؤكد المملكة العربية السعودية على أن الإتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ هي المنتدى المناسب للنظر في المخاطر المرتبطة بتغير المناخ، وفي الإجراءات اللازم إتخاذها لمواجهة تغير المناخ وفقاً للمبادئ المكرسة في الإتفاقية. ويتعين على الدول المتقدمة إتخاذ إجراءات عاجلة من أجل الوفاء بالتزاماتها بتخفيض إنبعاثات غازات الإحتباس الحراري وفقاً لبروتوكول كيوتو؛ كما ينبغي على البلدان التي لم تنضم بعد إلى البروتوكول إن تفعل ذلك؛ ولا بد من العمل للتوصل إلى إتفاق يضمن إستمرارية الإلتزام بمبادئ إتفاقية كيوتو وأحكامها.

إن القضايا الملحة التي يواجهها العالم في مواضيع التغير المناخي والأمن الغذائي وإرتفاع أسعار السلع الأساسية تتطلب تعاون المجتمع الدولي بكل مكوناته في سبيل إيجاد حلول عادلة تأخذ مصالح الجميع بعين الإعتبار. وإنطلاقاً من حرص المملكة العربية السعودية على تحمل مسئوليتها الدولية، فقد أعلنت خلال قمة أوبك في الرياض عن تبرعها بمبلغ (300) مليون دولار لإنشاء صندوق خاص لأبحاث الطاقة والبيئة والتغير المناخي؛ كما قدمت المملكة (500) مليون دولار لبرنامج الغذاء العالمي لمواجهة إرتفاع أسعار المواد الغذائية، مما ساهم في مساعدة (62) دولة نامية في مختلف أنحاء المعمورة.

السيد الرئيس،

إن تعزيز التعاون والتفاعل بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من جهة والمنظمات الدولية والوكالات الإقليمية من جهة أخرى لمواجهة ظاهرة الإرهاب سوف يؤدي إلى التصدي للإرهابيين ومخططاتهم التي لا يمكن تبريرها أو ربطها بعرق أو دين أو ثقافة، بل إنها تتعارض مع جميع تعاليم الديانات السماوية التي تدعو إلى التسامح والإحترام وتُحَرِّم قتل الأبرياء. وفي هذا الصدد، فإن المملكة العربية السعودية قد تابعت باهتمام وأسى الأحداث التي وقعت في مملكة النرويج وراح ضحيتها العديد من الأبرياء. وإننا نشارك الشعب النرويجي حزنه ونقدم التعازي لذوي الضحايا، ونلفت الإنتباه إلى أن هذا الحادث الإجرامي هو دليل على أن الإرهاب ليس له علاقة بالدين أو القومية أو الجنس. وإنطلاقاً من هذا المنظور، فيمكن القول أن هناك ظلم فادح يرتكب في حق الإسلام عندما يجنح البعض إلى إضفاء صفة الإرهاب على هذا الدين، في حين أن الدين الإسلامي يدعو للتسامح والتعايش وتحقيق مبادئه على أهدافه.

لقد قدمت المملكة العديد من الإسهامات في مجال مكافحة الإرهاب عبر مختلف السبل والوسائل، ومن ذلك إحتضانها عقد للمؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب في مدينة الرياض عام 2005م، والذي صدر عنه العديد من التوصيات والنتائج كان أبرزها دعوة خادم الحرمين الشريفين إلى إنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة لتنسيق الجهد الدولي وتبادل المعلومات في وقت مبكر لإستباق خطط الإرهابيين والتصدي لها قبل وقوعها، والأمل كبير في أن يسهم هذا المركز في تعزيز دور الأمم المتحدة ولجانها المعنية بمكافحة الإرهاب. وقد إستجابت الأمم المتحدة لفكرة المركز الدولي لمكافحة الإرهاب حيث تم التوقيع على إنشائه قبل بضعة أيام في مقر هذه الهيئة؛ وسوف تعمل المملكة العربية السعودية على دعم جهود الأمم المتحدة والسعي لتحقيق أهدافه إسهاماً منها في ترسيخ وإستتباب الأمن الدولي.

السيد الرئيس،

إن حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون ونشر ثقافة السلام ومبادرات الحوار فيما بين الثقافات والشعوب تعد عناصر أساسية في أي إستراتيجية فعالة لمكافحة الإرهاب والتطرف. وفي هذا الصدد يمكن الإشارة إلى أن التطور السريع الذي شهدته قطاعات النقل والإتصالات والحاسبات والإعلام كان له تأثيره البالغ على تيسير وتكثيف التواصل والتفاعل بين أبناء المعمورة بمختلف أديانهم ومعتقداتهم وثقافتهم ولغاتهم؛ فلم يعد هناك جزء من الأسرة البشرية بكل تنوعها وتعددها يعيش بمعزل عن التأثر والتأثير. لذلك، فإننا مطالبون بالتعاون الجاد تحت مظلة الأمم المتحدة في سبيل إيجاد المناخ الصحي لنشر قيم الحوار والتسامح والإعتدال، وبناء علاقات تعاون وسلام بين الثقافات والشعوب والدول. وإنطلاقاً من حرصنا على هذه الأهداف النبيلة، فقد بادر خادم الحرمين الشريفين إلى إطلاق دعوته الصادقة والشاملة لتبني نهج الحوار بين جميع أتباع الأديان والثقافات حيث جرت عدة لقاءات تم تتويجها بانعقاد الإجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والستين عام 2008م لتوفير أعلى دعم سياسي ممكن لجميع مبادرات الحوار والتفاهم ونشر ثقافة السلام.

والمملكة العربية السعودية تعمل الآن بالتعاون مع كل من النمسا وأسبانيا على إقامة مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز العالمي للحوار بين أتباع الأديان والثقافات في فيينا، ونأمل في أن يتمكن المركز من مباشرة نشاطه في وقت لاحق من هذا العام.

السيد الرئيس،

إننا نؤكد تمسكنا بالأمم المتحدة وبالنظام الدولي المتعدد الأطراف، فمجتمعنا الدولي أحوج ما يكون إلى التكاتف والتآزر من أجل وضع حلول عادلة للمشاكل العالمية المتفاقمة عبر إحترام جاد لما استقر في وجدان البشرية من قيم وأعراف ومبادئ تعزز التعاون البناء وتحقق الأمن والسلام والإزدهار لجميع الأمم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،